زيني الإدريسي مولاي المهدي عضو مجلس الجالية المغربية بالخارج في حوار مع رسالة الأمة

لا يمكن إخضاع ملف الجالية المغربية للمزايدات السياسية بل ينبغي وضعه ضمن القضايا الوطنية التي يجب أن تنعقد حولها التوافقات لأن الأمر يتعلق بمستقبل حوالي خمسة ملايين مغربي

على المسؤولين المنظمين لاحتفالات اليوم الوطني للمهاجر التفكير في وسائل كفيلة بتنظيم وتأطير هذه الاحتفالات في الأقاليم والعمالات بمختلف ربوع المملكة

.. أجرى الحوار من باريس عبد الحكيم محي الدين

قال زيني الإدريسي مولاي المهدي عضو مجلس الجالية المغربية بالخارج في حوار مع "رسالة الأمة" (لقد سبق للمسؤولين عن تدبير شؤون مجلس الجالية سواء على مستوى رئاسته أو أمانته العامة أن أبرزوا منذ بداية اشتغال المجلس أن إشكاليات الهجرة هي إشكاليات مركبة ومعقدة وبينها ترابط كبير بحيث لا يمكن معالجة أية إشكالية منها بمعزل عن الأخرى، فإشكالية اللغة مرتبطة بإشكالية الدين وإشكالية الاندماج وإشكالية المرأة وإشكالية الارتباط بالبلد الأصل... فهي كلها قضايا وإشكالات متشابكة. والأمر يتطلب وقتا كافيا من أجل مقاربتها كلها بكيفية عميقة).

■ السيد زيني، الحفل الذي خصصته في الصيف المنصرم مصالح الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، لتكريم الجيل الأول من مغاربة العالم بمناسبة اليوم الوطني للمهاجر المصادف لعاشر غشت من كل سنة، والذي شهد احتجاجات ومشاداة كلامية وفوضى عارمة صدرت عن بعض أفراد الجالية ضد شخص الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج، السيد عبد الله بوصوف، فما هي الارتسامات التي خلفتها لديكم أطوار ذلك الحادث المشين ؟

** قام بذلك الفعل الشنيع بضعة أشخاص معروف عنهم استغلال مثل هذه المناسبات لاقتراف هذا النوع من الشغب والفوضى في حق المؤسسات المكلفة بتدبير شؤون الجالية، وعددهم لا يبلغ عدد أصابع اليد الواحدة، وتأثيرهم على الجالية منعدم. فلربما هم لا يعلمون أصلا أن مجلس الجالية مؤسسة استشارية، بمعنى أنه يشتغل على القضايا ذات الطابع الاستشاري والتي تتطلب تفكيرا هادئا وعميقا، ولا يشتغل تحت الضغوطات السياسية، كما أنه ليس من أهدافه إرضاء هذا الطرف أو ذاك؛ وإنما هدفه الأساس هو التفكير في إيجاد الحلول لمجمل الإشكالات المرتبطة بالهجرة وبالجالية المغربية بالخارج. ومن هنا عليهم أن يعلموا أن المجلس ليس موقعا للمزايدات السياسية. وزيادة على هذا، لم يكن هؤلاء الأشخاص من ضمن المدعوين لحفل التكريم المذكور وإنما هم استغلوا طيبوبة الجهات المنظمة ليتسللوا إلى مكان الحفل واقتراف فعلهم الشنيع ذاك. ولهذا، أقترح على المسؤولين المنظمين للاحتفالات التي تقام بمناسبة اليوم الوطني للمهاجر المصادف لعاشر غشت من كل سنة أن يفكروا في إعداد وسائل كفيلة بتنظيم وتأطير هذه الاحتفالات في الأقاليم والعمالات بمختلف ربوع المملكة حتى تتمكن سلطاتها الإدارية من تحقيق شروط النظام والهدوء والاحترام خلال تنظيمها لهذه المناسبة المخصصة لتكريم أفراد جاليتنا المغربية. وهكذا سوف نتمكن من قطع الطريق على أفعال الشغب والفوضى التي يحاول البعض اختلاقها في مثل هذه المناسبات.

سيكون من غير الإنصاف اعتبار أن مسألة المشاركة السياسية لم يتم الاشتغال عليها داخل المجلس، وذلك بالنظر إلى العمل الذي قدمته وتقدمه مجموعة "المواطنة والمشاركة السياسية" المشتغلة ضمن مجموعات اشتغال المجلس

■ ما هي أبرز الإشكاليات التي تعترض ملف الهجرة والجالية والتي يعمل المجلس على إصدار إشارات بشأنها؟

** لقد سبق للمسؤولين عن تدبير شؤون مجلس الجالية سواء على مستوى رئاسته أو أمانته العامة أن أبرزوا منذ بداية اشتغال المجلس أن إشكاليات الهجرة هي إشكاليات مركبة ومعقدة وبينها ترابط كبير بحيث لا يمكن معالجة أية إشكالية منها بمعزل عن الأخرى، فإشكالية اللغة مرتبطة بإشكالية الدين وإشكالية الاندماج وإشكالية المرأة وإشكالية الارتباط بالبلد الأصل... فهي كلها قضايا وإشكالات متشابكة. والأمر يتطلب وقتا كافيا من أجل مقاربتها كلها بكيفية عميقة؛ وإعداد أجوبة دقيقة تأخذ بعين الاعتبار انتظارات مغاربة العالم في بلدان الاستقبال. لاسيما وأن الأزمة الاقتصادية العالمية طالت في السنوات الأخيرة بلدانا كثيرة وتأثرت بها فئات كثيرة، ومنها الجالية المغربية. كما كان هناك في بلادنا نقص موجود بخصوص المعرفة العلمية المتعلقة بوضع وواقع الجالية المغربية بالخارج عكف المجلس على تداركه. والمعرفة العلمية لا يمكن تحصيلها إلا من خلال إنجاز دراسات علمية وبحوث ميدانية تراعي الشروط الأكاديمية المعروفة. وانطلاقا من هذا المعطى عمل المجلس في السنوات الماضية على توفير هذه المعرفة العلمية التي بدونها لا يمكن رسم سياسة عمومية.

■ ما هي أبرز إنجازات المجلس التي كان لها تأثير إيجابي على الجالية المغربية بالخارج؟

**هي إنجازات لها تأثير عميق في النقاشات العمومية داخل المغرب وفي أوساط الجالية المغربية بالخارج بحيث إن المجلس ساهم من خلال أنشطته في تغيير مجموعة من التصورات حول الجالية المغربية التي كان يُنظر إليها من قبل باعتبارها فئة من العمال والتجار المغاربة المهاجرين. لكن هذه الهجرة تطورت وأنتجت نخبا مثقفة ورجال سياسة وفنانين ومبدعين وفاعلات نسائية في شتى المجالات. فما قام به المجلس من أنشطة مكن من التعريف بهذا التعدد والتنوع الذي تعرفه الجالية المغربية بالخارج، وبالكفاءات التي برزت في أوساطها، والتي استطاعت خلق مشاريع علمية واقتصادية... سواء داخل بلدان إقامتها أو في بلدها الأصلي. لقد لعب المجلس دورا مهما في التحسيس بهذه الحقيقة التي عملت على تغيير بعض الصور النمطية اللصيقة بالجالية المغربية، مما ساهم في جعل ملف الهجرة يحظى بالاهتمام داخل مختلف القطاعات الوزارية وغيرها من المؤسسات الوطنية السياسية والمدنية، ويمكن اليوم اعتبار حصيلة اشتغال المجلس حصيلة إيجابية لأنه سعى إلى إصدار إشارات توصي بمعالجة إشكاليات الهجرة المعقدة والمتعددة الأبعاد ضمن مقاربة شمولية، وذلك رغم أن الاشتغال على إشكاليات الهجرة بالنسبة للمغرب ما يزال حديثا. فلابد من مواصلة طريق الاشتغال بهدوء ورصانة وتبصر وتدقيق، ومن الواجب أن يتم تحييد ملف الهجرة سياسيا؛ لأن أي مكسب سياسي يتم تحقيقه من خلال ملف الهجرة لن يكون ذا جدوى مقارنة مع الإشكالات التي تعترضه والانتظارات الكبرى التي تطمح اليها الجالية المغربية. ويبدو من الضروري وضع ملف الهجرة ضمن القضايا الوطنية التي يجب أن تنعقد حولها التوافقات، لأن الأمر متعلق بمستقبل حوالي خمسة ملايين مغربي، بل هو متعلق أيضا بمستقبل المغرب، وبالتالي لا يجب إخضاعه للمزايدات السياسية.

■ السيد زيني، البعض يقول بأن المجلس لم يتمكن إلى حد الآن من تقديم آراء استشارية متعلقة بتمكين مغاربة العالم من المشاركة السياسية والانتخابية اللائقة بهم؟

** سيكون من غير الإنصاف اعتبار أن مسألة المشاركة السياسية لم يتم الاشتغال عليها داخل المجلس، وذلك بالنظر إلى العمل الذي قدمته وتقدمه مجموعة "المواطنة والمشاركة السياسية" المشتغلة ضمن مجموعات اشتغال المجلس. لكن البعض يسعى إلى مؤاخذة المجلس على أمور ذات اختصاصات تنفيذية. فحق المشاركة السياسية والانتخابية لمغاربة العالم حق دستوري، وصاحب الجلالة الملك محمد السادس أكد في أحد خطاباته السامية ما نص عليه الدستور وهو أن هذا الحق حق لفائدة الجالية المغربية بالخارج وسوف تتمتع به متى نضجت التجربة الديمقراطية ببلادنا، بحيث من الواجب استيفاء الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيقه، وهي شروط يتعلق بعضها ببلادنا والبعض الآخر بدول الاستقبال. لا شك أن هناك أيضا مؤاخذات غير هذه توجه للمجلس وهي متعلقة بأمور تنفيذية ولا علاقة للمجلس بها. هذا يدل على عدم فهم البعض للمهام الأساسية للمجلس؛ سواء من طرف بعض رجال السياسة أو من بعض أفراد الجالية. هذا مع العلم بأن السيد الأمين العام لمجلس الجالية ما فتئ يوضح عند كل مناسبة بأن مهمة المجلس هي تقديم إشارات وتصورات خاصة بأوضاع الجالية المغربية بالخارج وتحليل الوقائع من أجل رسم صورة لما ينتظر السياسات العمومية المتعلقة بالهجرة والجالية ببلادنا في المستقبل، بما أن المجلس هو أيضا مؤسسة استشرافية. هذا يجرني إلى الحديث عما نلمسه لدى الجالية المغربية من استعجال للحلول من لدن عدد من أفراد الجالية؛ وهو أمر مفهوم خاصة في ظل تراكم العديد من المشاكل والصعوبات التي تعترضهم. ومرة أخرى، هذا أمر له طابع تنفيذي ولا علاقة للمجلس به، وهناك مؤسسات أخرى من المفروض أن تتكلف به. أضف إلى ذلك أن المجلس أصبح اليوم يشتغل على ضوء فترة انتقالية بدأت مع صدور الدستور الجديد للمملكة، فهو في دينامية متواصلة، وسوف يتغير حتما، وتركيبته المقبلة لن تكون مثل الحالية، ويبقى من مسؤولية الحكومة أن تنزل أحكام الدستور وتصدر القوانين لتفعيل ما قام به المجلس من إصدارات وإشارات في شأن المشاركة السياسية لأفراد الجالية. فقد أوضح السيد الأمين العام عبر الصحافة أن مجلس الجالية يواصل نقاشاته ولديه مقترحات فيما يتعلق بتركيبة المجلس، وأن على الحكومة أن تقدمها للبرلمان لأن هذا عمل تشريعي والمجلس رهين للقيام به، والمجلس مازل يشتغل وفق المقتضيات الانتقالية لدستور يوليوز 2011 الذي أقر دسترة مجلس الجالية المغربية بالخارج كمؤسسة تتولى، على الخصوص، "إبداء الرأي حول توجهات السياسات العمومية التي تمكن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه". وهذا ما نعتبره من ضمن الأولويات التي يجب أن يواصل المجلس الاشتغال عليها بعد هذه السنوات من التجربة التي خاضها، وبعد كل ما حققه من تراكم معرفي، وما يتوفر عليه حاليا من معرفة علمية مهمة حول الجالية المغربية بالخارج، والمجلس ماض في العمل على توفير المزيد من هذه المعرفة خاصة في ظل ما يشهده ملف الهجرة والجالية من تحولات سريعة.